سلسلة الندوات والمؤتمرات

ندوة حوارية حول
الاقتصاد المصري والمعونات الأجنبية

الأربعاء الموافق ٢٠٠٣/٢/٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـــر

لقد أثارت الأنباء التى نشرت حول عزم الإدارة الأمريكية على عـــدم الموافقـــة على المعونات الإضافية لمصر الكثير من المناقشات علـــى صفحات الجرائد وشارك فيها العديد من المفكرين والسياسيين وحتى رجل الشارع.

وتراوحـــت هـــذه المناقشات بين ضرورة أن تبادر مصر بطلب وقـــف المعونـــات الأمريكـــية، وبيـــن أنه لا يمكن استغناء الاقتصاد المصرى عن هذه المعونات، وقيل في كل ذلك تبريرات عديدة الأمر الذى أحدث نوعاً من الضبابية في المعلومات حول هذه القضية.

ولما كان من أهداف مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي نشر المعـــرفة الاقتصادية وإبداء الرأى في المشكلات والقضايا الاقتصادية من منظور إسلامى. وأن قضية المعونات الأجنبية من القضايا الهامة.

لذلـــــك

تقرر عقد هذه الندوة بالمركز من أجل كشف جوانب الموضوع وعلى الأخص الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهو تاريخ المعونات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى؟ ولماذا احتاج إليها؟
- مـــا هـــو حجم المعونات الأجنبية التى تلقاها الاقتصاد المصرى سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو من غيرها؟

- مـــا هـــو أثر المعونات التى تلقتها مصر على اقتصادياتها؟ وهل ســـاهمت فـــي مساندة التنمية أم لا؟ وهل كل لها أثر على ميزان المدفوعات؟
- مـــا هـــى الآثـــار الجانبية لهذه المعونات سواء على الاقتصاد أو السياســـة أو المجتمع؟ وهل يمكن قبول هذه الآثار من أجل صالح الاقتصاد أم لا ؟
- هـــل يمكن الاستغناء عن المعونات الأجنبية أم لا ؟ وكيف يتحقق ذلك؟

إلـــى غـــير ذلـــك مـــن الأسئلة التى تحتاج إلى إجابات علمية موضوعية، وهذا موضوع الندوة الحوارية التى يعقدها المركز.

ويكون المتحدث الرئيسى فيها معالى الأستاذة/ فايزة أبو النجا – وزيـــرة الدولـــة للشئون الخارجية باعتبارها المسئول الأول من ملف المعونات الأجنبية لمصر ويشارك فى الحوار كل من:

* **الأستاذ الدكتور/ حاتم عبد الجليل القرنشاوى**

أســـتاذ الاقتصـــاد وعمـــيد كلـــية التجارة بنات بجامعة الأزهر ومستشار معالى رئيس الوزراء.

* **الأستاذ / محمد المراغى** – الكاتب الصحفى بصحيفة الأهرام.

والأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر – مدير المركز.

والله الموفق

أولاً

المحاضـــــرات

كلمة تقديم الندوة

لفضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والمبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

وبعد

فمرحباً بحضراتكم في هذا اللقاء العلمي الهام والذي يمثل أحد الندوات والمؤتمرات التي تضطلع بها جامعة الأزهر من خلال هذا المركز وغيره من المراكز البحثية والكليات والأقسام العلمية والتي تتوفر من ورائها الفائدة التي تعود على المجتمع والدولة مما تثيره مثل هذه الندوات من مثل وقيم ومبادئ ودراسات وتوجيهات وقرارات يكون لها أثرها الذي يعود بالنفع على الأمة والوطن والاقتصاد المصري، والمعونات الأجنبية من الموضوعات الدقيقة والمتخصصة التي يتناولها المتخصصون في هذه الندوة وأحب في بداية هذا اللقاء أن أنوه بأنه أقيمت هنا مئات الندوات عن الاقتصاد ومنها ما كان عن السوق العربية والإسلامية المنشودة ومنها اليوم ما يتعلق بالمعونات.

وحيـنما نـتحدث عن هذا الموضوع إنما ننطلق من أن هذا العـالم كل لا يتجزأ وجسد واحد لا تعيش بعض الدول أو المجتمعات فـي جزر منعزلة بعيدة عن الأخرى وإنما تتشابك المصالح وتتكامل الـدول في مُقدراتها واقتصادها ومصانعها ومدارسها وجامعاتها ومن كـان فـي حاجـة إلى اقتصاد غيره كان غيره في حاجة إلى تعليمه وهكذا التكامل والمعونات، وننطلق كما هي العادة في هذه الندوات من مـنطلق دينـي لأن هذه الجامعة لها طابعها الديني الذي لا يخرج في دعوتهـا ولا في بحوثها عن الإطار الديني السليم الذي يرعى حقوق الله وحقـوق العـباد وقد قال الله تعالى ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَـاوَنُوا عَلَى الأِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢) وقد استمعنا إلى الآية الكريمة التي أفتتح بها هذا اللقاء ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (البقرة: ١٩٨) حتى في مواسم الحج أباح الإسلام للحجيج أن يبـتغوا فضـل الله وأن يعملوا بالتجارة وأن ينشطوا الاقتصاد من خلال ما يؤدونه وما يكتسبونه.

إذا ونحـن نتحدث عن هذه المعونة بالنسبة للاقتصاد المصري ليس معنى هذا أننا نقول إن المعونة أمر نتكل عليه فالإسلام يحذر من التواكل ويدعو إلى العمل والسعي على الرزق وأن يضرب الناس في مناكـب الأرض وأن يسعوا فيها وأن يحصلوا أرزاقهم وكانت دعوة الرسـول ﷺ تؤكد على أهمية العمل حيث قال: « ما أكل أحد طعاماً

قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده » وقد ضرب المثل بداود عليه السلام لأنه كان ذو مال ومع ذلك لم يتكل على ماله بل كان يسعى ويعمل ويكدح وهذا ما يدعـــوا إليه الإسلام ونحن حين نتحدث عن المعونة نتحدث عنها من مـــنطلق أن العـــالم لا ينفصل بعضه عن بعض وإنما يتكامل ويتعاون كـــل في مجاله ولكن على شرط ألا يتكل على هذه المعونات بل علينا أن نســـعى وأن نضـــاعف الإنتاج وأن نتمنى اليوم الذي لا تمد مصر يدهـــا إلـــى أحد بل تمد يدها للغير معطية لا آخذه إنني في هذه الندوة أحـــيى الحضور وأشكرهم على تلبية الدعوة وأؤكد على الترحيب بهم في جامعة الأزهر .

وشكرالله لكم جميعاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

« تنويعات حول المعونات الأجنبية »

الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

لقد تزايدت درجة الاعتماد المتبادل بين الدول خاصة فى ظل العولمة التى تعنى في مفهومها الاقتصادى زيادة تأثر الاقتصاد المحلى لأى دولة بالاقتصاديات العالمية الأخرى، ولأنه توجد دول غنية ودول فقيرة، فإنه يوجد ضمن مقررات الاقتصاد الدولى ما يعرف بالمعونات الأجنبية التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، ومصر من الدول المتلقية لهذه المعونات من عدة دول وجهات أهمها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية العقد الثامن من القرن العشرين وفى الأيام الأخيرة فتح ملف المعونات الأجنبية لمصر بشكل واسع ودارت حوله الكثير من الأقاويل وتباينت ردود الأفعال حوله، وهو ملف يحوطه الكثير من الغموض ويتم فيه خلط الأوراق وتتعدد جوانبه الاقتصادية والسياسية وتكثر حوله الإشاعات، الأمر الذى أدى إلى ضبابية وتشويش أمام الرأى العام حوله، ومن هنا كان عقد هذه الندوة التى تهدف إلى تجلية الأمور حول هذه القضية، ودُعيت إليها معالى الوزيرة فايزة أبوالنجا المختصة بملف المعونات الأجنبية باعتبارها أقدر من يتناول هذا الموضوع وكشف جميع جوانبه، وحتى

لا تكـــون الرؤية أحادية لذلك تمت دعوة أستاذ اقتصادى مرموق هو الأســـتاذ الدكتور حاتم القرنشاوى، وصحفى قدير هو الأستاذ محمود المراغى للمشاركة فى الندوة.

ولأن موضوع الندوة وهو المعونات الأجنبية لـــه جوانب علمية تعتـــبر أساساً ضرورياً لفهمه وإدراكه، وأن المعونات الأجنبية لمصر وخاصـــة مـــن الولايـــات المتحدة الأمريكية يحوطها كما سبق القول الكثـــير مـــن الغموض وتكثر حولها الإشاعات، لذلك كله اسمحوا لى بالتقديم الموجز لهذا الموضوع والذى اخترت لـــه عنوان : «تنويعات حول المعونات الأجنبية» والذى أتناول فيه ما يلى:

أولاً: مفاهيم أساسية حول المعونات الأجنبية.

ثانياً: تاريخ وأهداف وآثار المعونات الأجنبية.

ثالـــثاً: المعونـــات الأجنبـــية والاقتصاد المصرى – البداية – الواقع والمستقبل – الآثار.

رابعاً: المعونات الأجنبية فى ميزان الإسلام.

وفيل يلى تفصيل ذلك

أولاً

مفاهيم أساسية حول المعونات الأجنبية

أ – **مفهوم المعونات الأجنبية:** هى تدفقات مالية وخدمية مقدمة من دولة إلى أخرى لا يقابلها تدفقات مالية مماثلة من الدول المتلقية لهـا، أى أنهـا بمثابة تحويلات، أو يقابلها تدفقات فى المستقبل ميسرة وبدون أعباء زائدة.

ب – **تصـنيف المعونـات:** تصـنف المعونـات إلـى عدة أصناف باعتبارات معينة منها ما يلى:

١ – **بحسب أسلوب دفعها:** وتنقسم إلى:

القسـم الأول: المنح والهبات: وهى تدفقات مالية وخدمية تمثل تحويلات من دولة إلى أخرى لا ترد.

القسـم الـثانى: القروض الميسرة: وهى تدفقات مالية من دولة إلـى أخـرى علـى أن تسددها الدولة المتلقية لها ولكن بشـروط ميسرة من أهمها أنها تكون بدون فائـدة (قرض حسن) أو بفائدة صغيرة حوالى ٢% فى العادة، إلى جانب وجود فترة سماح تصل إلى حوالى سبع سنوات يتم بعدها سـداد القـرض على أقساط فى آجال طويلة قد تصل إلى عشرين أو ثلاثين عامًا.

٢- **بحسب الهدف منها:** وتنقسم إلى:

القسم الأول: معونات اقتصادية، وتوجه لمساعدة الدولة المتلقية على رفع معدل التنمية بها أو لتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين، ويوجد منها نوعان فرعيان هما:

النوع الأول: معونات للتنمية وتوجه للإنفاق على الاستثمارات فى البنية الأساسية فى الغالب.

النوع الثانى: برنامج الغذاء أو دعم السلع، عن طريق بيع الدولة الغنية بعض السلع الغذائية الضرورية للدولة الفقيرة بأسعار مخفضة حتى يمكن تقديمها للمواطنين فيها بسعر مناسب لدخولهم.

القسم الثانى: معونات أمنية أو عسكرية: وهى التى توجه لزيادة القوة العسكرية لدى الدولة المتلقية من أجل الحفاظ على أمنها، ويوجد منها نوعان فرعيان هما:

النوع الأول: الإنفاق على شراء السلاح.

النوع الثانى: المساعدة فى التثقيف والتدريب العسكرى لأفراد القوات المسلحة.

٣- **بحسب شكل التدفق المالى للمعونات،** وتنقسم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: فى شكل تدفق نقدى من العملة الأجنبية.

النوع الثانى: فى شكل سلع.

النوع الثالث: فى شكل خدمات مثـل التدريب والاستشارات والدراسات والتعليم وسائر أنواع الخدمات.

٤- **بحسب الاتصال المباشر**، وتنقسم إلى ما يلى:

القسـم الأول: معونات ثنائية، وتكون علاقة مباشرة بين الدولة المقدمة للمعونة وبين الدولة المتلقية لها.

القسـم الـثانى: معونات متعددة الأطراف: وتتم من خلال دفع الـدول الغنية مبلغ المعونة إلى إحدى المنظمات الدولية مـثـل مـنظمات الأمـم المـتحدة أو البنك الدولى أو صـندوق الـنقد الدولى والتى تتولى بدورها توزيع هذه المـبالغ إمـا فى صورة قروض ميسرة أو منح للدولة الفقيرة.

هـذه هـى صورة موجزة عن أنواع المعونات الدولية، وهنا نتساءل : متى بدأ تاريخ المعونات الأجنبية وما هى أهدافها؟ وآثارها؟ هذا ما سنحاول توضيحه فى الفقرة التالية.

ثانياً

تاريخ وأهداف وآثار المعونات الأجنبية

أ – تـــاريخ المعونات الأجنبية: يمكن القول إن تاريخ تقديم دولة معونات إلى دولة أخرى قديم منذ إنشاء الدول، ولكن الشكل التنظيمى المعاصـــر لهـــا بـــدأ بعـــد الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة الأمريكـــية فيما يعرف «بمشروع مارشال» والذى قامت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد برنامج للمساعدة فى إعادة بناء وتنمية الدول الأوروبـــية الحلـــيفة الـــتى أصابتها الحرب بالدمار، وساهم مشروع مارشـــال فـــى اقناع الرئيس الأمريكى «ترومان» فى البدء بمشروع جديـــد أطلق عليه اسم «النقطة الرابعة» وذلك لمساعدة الدول الفقيرة على اجتياز حاجز التخلف وتمويل التنمية الاقتصادية بها، ثم تطورت الأحـــداث وبمناســـبة الحرب الكورية بدأ عام ١٩٥٠ العمل ببرنامج المعونـــات العســـكرية وتـــم ضـــم جميع برامج المعونات الخارجية الأمريكـــية عـــام ١٩٥١ تحت إدارة وكالة الدفاع المشترك، وفى عام ١٩٥٤م بدأ العمل ببرنامج الغذاء من أجل السلام بتقديم فائض الإنتاج الـــزراعى الأمـــريكى كإحدى صور المعونات الأجنبية، وأخيراً جاء الـــبرنامج الدولى للتدريب والتثقيف العسكرى عام ١٩٧٦م، وبعد أن تعافـــت دول أوروبا من الحرب العالمية الثانية وكذلك اليابان انضمت

مـــع الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها من الدول المقدمة للمعونات الخارجية.

وهكذا أصبح الوضع العالمى للمعونات الأجنبية كالآتى(*):

- دول مقدمة للمعونات الأجنبية	٢١ دولة
- دول متلقية للمعونات الأجنبية	١٨٥ دولة
- عدد دول العالم	٢٠٦ دولة

وتشـــكل الـــدول المقدمـــة للمعونات الخارجية لجنة اسمها لجنة مســـاعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وتتكون هذه اللجنة من الدول التالية:

استراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانـــيا، ولكســـمبورج، وإيرلـــندا، وإيطالـــيا، والـــيابان، وهولندا،

(*) مـــن الجديـــر الإشارة إلى أن أغلب دول العالم تقدم معونات لدول أخرى ولكـــنها معونات بسيطة لا تجعلها فى عداد الدول التى تقدم المعونات نظراً لأنها تتلقى معونات أكبر من التى تقدمها. هذا إلى جانب الدول التى يقتصر تقـــديم المعونـــات فـــيها على دول شقيقة لها مثـــل معونات الدول العربية النفطـــية لبعض الدول العربية الفقيرة إما فى صورة معونات بنسبة بسيطة لا تذكر أو فى شكل قروض ميسرة من صناديق التمويل العربية.

ونيوزلـــندا، والـــنرويج، والـــبرتغال، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفـــيما يلـــى من أجل التوضيح بيان عن أكبر عشر دول مانحه مرتـــبة حسب أكبر مبلغ تقدمه (آخر بيانات متوفرة عام ١٩٩٧م من تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٠م بعنوان مؤشرات التنمية فى العالم):

	مليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧٠٢
اليابان	٨٦٤٧
فرنسا	٤٦٨٠
ألمانيا	٣٧٣٠
هولندا	٢٢٦٣
المملكة المتحدة	٢٢٥٣
كندا	١٣٦٤
السويد	١١٤٥
الدنمارك	١١٣٣
النرويج	١٠٠٢
	٤٧١٣

دول مانحة أخرى (وهى الدول الأخرى الأعضاء

(فـــى لجنة المساعدات الدولية وهى: استراليا/ النمسا/ بلجيكا/ فنلندا/ إيرلندا/ إيطاليا/ نيوزلندا/ لكسمبورج/ البرتغال/ إسبانيا/ سويسرا).

أما المعونات متعددة الأطراف فهى تتم من خلال كل من: البنك الدولى للإنشاء والتعمير/ صندوق النقد الدولى/ بنوك التنمية الإقليمية/ الأمـــم المـــتحدة من خلال البرامج التالية: [برنامج الغذاء العالمى / بـــرنامج الأمـــم المـــتحدة للتنمـــية/ صـــندوق الأمم المتحدة للسكان/ اليونيســـيف وبـــرامج أخـــرى محددة]). وتبلغ المعونات التى تقدمها حوالى ٤٧,٨٣٤ مليون دولار (عام ١٩٩٧م).

وهـــنا نتســـاءل ما هى أهداف هذه المعونات ؟ هذا ما سنحاول توضيحه فى النقطة التالية:

ب – أهداف المعونات الأجنبية:

يمكـــن محاولـــة فهـــم هذه الأهداف مما هو منصوص عليه فى بـــرامجها الأساسية ومن تصريحات المسئولين عنها ومن واقعها الذى نشاهده:

فمـــن خلال الإطلاع على قانون برنامج المعونات الخارجية الأمريكى عام ١٩٤٦م نجد أنه حدد أهداف البرنامج كالآتى:

– تخفيف مظاهر الفقر بين غالبية فقراء العالم.

- مساعدة الدول النامية على تحقيق نمو اقتصادى ذاتى وتوزيع فوائده بين أبناء الشعب بشكل عادل.
- تشجيع عمليات النمو والتحول الداخلية التى من شأنها ضمان الحقوق المدنية والاقتصادية لكل أفراد المجتمع.
- تحقيق تكامل اقتصاديات الدول النامية ضمن نظام اقتصادى عالمى مفتوح وعادل.

ومن هذا نجد أن أهداف المعونات تتركز فى الجوانب الاقتصادية ومن منظور إنسانى، إلا أن الأحداث التالية تبين أن المعونات لها أهداف سياسية أبعد من ذلك فهى كانت أحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والسوفييتية لمحاربة نفوذ كل منهما فى إطار الحرب الباردة التى كانت دائرة بينهما والتى امتدت إلى حرب عسكرية فى بعض المناطق بين حلفاء أمريكا والاتحاد السوفيتى مثل الحرب الكورية والفيتنامية والتى على أثرها تم وضع برنامج المعونات العسكرية، وهذا ما وضحه جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى السابق أثناء شهادته حول ميزانية برنامج المعونات الخارجية فى بيان الأهداف بأنها ما يلى:

- دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط.
- تقوية تحالفات أمريكا العسكرية وعلاقات التعاون مع أصدقائها.

- المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسى فى أمريكا الوسطى.
- دعم القوى الديمقراطية وبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مختلف الدول المستفيدة.

وبذلك غلب الهدف السياسى والعسكرى على الهدف الاقتصادى، كما يتضح أن الدول المانحة لها أهداف ذاتية من منح المعونات، وهذا أمر لا غبار عليه لأن المعونات يجب أن تفيد كلا الطرفين وهذا ما سنوضحه فى النقطة التالية.

جـ- آثار المعونات الأجنبية:

١- الآثار على الدول المانحة: وتتمثل فى آثار اقتصادية منها تشغيل اقتصادياتها نظراً لما تتضمنه شروط المعونات من شراء مستلزمات بمبلغ المعونة من الدولة المانحة واستخدام خبراء ومستشارين منها، وآثار سياسية منها توسيع وتقوية نفوذها لدى الدول المتلقية للمعونات وتضييق شقة الخلاف بينهما فى المسائل الدولية، وآثار أمنية للمحافظة على مصالح الدول المانحة فى الدول المتلقية.

٢- الآثار على الدول المتلقية للمعونة وتتمثل فى الآتى:

- وضع قوة شرائية إضافية في يد الدولة حتى تستطيع تدبير احتياجاتها.

- زيادة مواردها من النقد الأجنبى.
- تحسين مركز ميزان المدفوعات.
- التوسع النقدى الداخلى مما يزيد من الطلب الكلى ويقلل الركود والعوامل الانكماشية
- تزيد من عرض السلع بما يعمل على عدم ارتفاع الأسعار وبالتالى الإسهام فى تخفيف أعباء المعيشة.
- سد الفجوة التمويلية بين احتياجات الدولة الاستثمارية وبين المدخرات المحلية.
- نقل التكنولوجيا.
- زيادة قوة الردع العسكرى بما يساهم فى تحقيق الأمن.

وهذه جميعها آثار إيجابية لا ينقص منها إلا غلبة النفوذ السياسي للدولة المانحة واحتمال التأثير على القرار السياسى فى الدولة المتلقية بما ليس فى صالحها، إلى جانب الإحساس بالدونية وهو الشىء النفسى الطبيعى لمن يتلقى معونات من الغير، هذا فضلاً على تعرض الدول المتلقية لتأثيرات غير مرغوب فيها إذا حدث خلاف سياسى بينها وبين الدول المانحة أو قررت هذه الدول وقف أو تخفيض المعونة والتى قد تمثل عنصراً هاماً من عناصر الاقتصاد فى الدولة المتلقية للمعونات.

هــذا بــيان موجــز حول المعونات الأجنبية، فما هو موقف الاقتصاد المصرى منها؟

هذا ما سنتعرف عليه فى الفقرة التالية:

ثالثاً

المعونات الأجنبية والاقتصاد المصرى

أ – البداية: لقد مضى الوقت الذى كانت فيه مصر من الدول المانحة للمعونات لأشقائها من الدول العربية والإفريقية وجاء الوقت الذى بدأت فيه مصر تتلقى المعونات منذ ربع قرن وتحديداً منذ توقيع معاهدة كامب ديڤيد التى تعهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدفع معونات لكل من إسرائيل ومصر من أجل نجاح مسيرة السلام حيث تقرر أن تحصل مصر سنوياً على ٨٥٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية، و ١٢٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية وشاركت دول أخرى الولايات المتحدة فى تقديم المعونات الأجنبية لمصر وأصبح الوضع الآن لهذه المعونات كالآتى:

ب – الواقع: تتلقى مصر معونات من عدد من الدول تختلف البيانات المنشورة عنها ومن باب التوضيح فقط نشير إلى مصادر هذه المعونات حسب بيانات تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٧م (خاص بالمعونات الاقتصادية).

الجهة المانحة	المبلغ بملايين الدولارات
المعونات الثنائية	
الولايات المتحدة الأمريكية	٨١٠
فرنسا	٣٠٨
ألمانيا	١١١,٩
اليابان	٨٥,٣
الدنمارك	٣٢,١
هولندا	٢٤,١
كندا	١٤,٧
المملكة المتحدة	١٢,٢
النرويج	١,٦
السويد	١,١
دول أخرى	٦٩,٨
	١٤٧٠,٨
المعونات من المنظمات الدولية	١٠,٣
الإجمالى	١٤٨١,١

وتعتـبر مصـر ثانى أكبر دولة متلقية للمعونة من الولايات المـتحدة الأمريكـية بعد إسرائيل حيث تحصل على ٩% من إجمالى

المعونـــات الأمريكية بينما تتلقى إسرائيل ١٣% منها، والتى بدأت كما سبق القول عام ١٩٧٩ بواقع ٨٥٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية، ١٢٠٠ مليـون دولار مســاعدات عسكرية بجانب برنامج دعم السلع الذى استخدمته مصر لاستيراد القمح من أمريكا، ومنذ عام ١٩٩٩ بدأ تطبـيق بـــرنامج خفض المعونات الأمريكية بواقع ٥% من المعونة الاقتصـــادية ســـنوياً، وقـــد بلـــغ ما حصلت عليه مصر من معونات أمريكـــية منذ بدايتها وحتى الآن ٢٤,٧ مليار دولار ردّت منها حوالى ١٠,٦ مليار دولار للولايات المتحدة فى صورة ثمن السلع فى برنامج دعـــم الاستيراد السلعى وخاصة القمح، وهذا الواقع لن يستمر فى ظل خفـــض المعونـــات فـــى المستقبل، وهنا نتساءل ماذا أدت المعونات للاقتصاد المصرى؟ هذا ما سنتعرف عليه فى النقطة التالية:

جـــ- آثـــار المعونـــات الأجنبية على الاقتصاد المصرى: لقد أدت المعونات الأجنبية إلى عدة آثار إيجابية نذكر منها ما يلى:

١- الإســـهام فى سد الثغرة التمويلية اللازمة للاستثمار المحلى، حيـــث يعانى الاقتصاد المصرى من فجوة تمويلية تتمثل فى عجـــز المدخرات المحلـــية عن تمويل الاستثمارات المحلية المطلوبة فبينما تبلغ المدخرات المحلية ما بين ١٤%، ١٦% مـــن الـــناتج المحلـــى الإجمـــالى فإن المطلوب وهو المعدل

العـــالمى نســـبة ٢٣% مـــن الناتج المحلى الإجمالى للدولة وبالـــتالى توجـــد فجوة تمويلية تبلغ ما بين ٩%، ٧%. ولولا المعونات الأجنبية لزادت هذه الفجوة عن ذلك.

٢- الإسهام فى تمويل عجز ميزان المدفوعات ، حيث يبلغ عجز المعاملات الجارية فـــى ميـــزان المدفوعـــات عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م ٨٥٠ ملـــيون دولار ولولا المعونات الأجنبية والتى بلغـــت ١١٤٣,٦ ملـــيون دولار فى صورة تحويلات رسمية صافية لكان عجز الميزان الجارى ١٩٩٣,٨ مليون دولار.

٣- ضخ جزء كبير من العملات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى ممـــا ساعد على الاستقرار النسبى لسعر الصرف خلال فترة التسعينات.

٤- الإسهام فى إنشاء الكثير من المشروعات الاستثمارية خاصة فـــى مجال البنية الأساسية مثـــل المياه والمجارى والكهرباء والمدارس والطرق والجسور.

٥- الإسهام فى تخفيف الأعباء على المواطنين من خلال برنامج الغـــذاء للاستيراد السلعى وخاصة القمح مما حافظ على ثبات سعر رغيف الخبز.

٦- الإســـهام فى دعم القوة العسكرية للجيش المصرى من خلال المعونات العسكرية.

وهـنا نتسـاءل : هل المعونات الأجنبية كلها خير هكذا أم أن لها جوانب سلبية؟

هذا ما سنتعرف عليه فى النقطة التالية.

د – ملاحظات سلبية على المعونات الأجنبية لمصر:

فـى البداية يجب التأكيد على حقيقة هامة وهى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح للمعونة الأجنبية لمصر حوالـى ٥٥% مـن إجمالى المعونات التى تتلقاها مصر من الخارج، وأن هـذه المعونة الأمريكية منحت عقب اتفاقية كامب ديڤيد من أجل صـالح إسـرائيل بالدرجـة الأولـى لتوفير الأمن لها، إلا أن القيادة السياسـة المصـرية خاصة فى عصر الرئيس حسنى مبارك لم يتأثر قـراره السياسـى الخاص بقضية السلام وضرورة أن يتحقق السلام الكـامل والعـادل فـى المنطقة، ومن هنا فلم يزر سيادته حتى الآن إسرائيل، وأصبح السلام ليس كما تريد إسرائيل سلاماً دافئاً بينها وبين مصـر فقط ، بل ظل سلاماً بارداً حتى تفى إسرائيل بالتزاماتها كاملة وتعطـى الفلسـطينيين حقهـم ، وبالتالى لا يمكن القول إن المعونات خاصـة الأمريكـية لهـا آثـار سياسـية سلبية على القرار السياسى المصـرى، وأعتقد أن ما حدث أخيراً بخصوص قضية الدكتور سعد الديـن إبراهيم خير شاهد على صلابة وحكمة الرئيس حسنى مبارك،

وكذا موقف سيادته من حرب العراق بالامتناع عن المشاركة فيها مع أمريكا وبريطانيا أو تقديم أية مساعدات لهما بصورة مباشرة.

هذا على الجانب السياسى أما على الجانب الاقتصادى فتثار عدة أمور سلبية منها ما يلى:

١- ارتباط منح المعونات بشروط غير ملائمة منها على سبيل المثال ربط دفع معونة لمرفق المياه برفع تعريفة استهلاك المياه على المواطنين.

٢- اشتراط استخدام خبراء ومستشارين وعاملين من رعايا الدول المانحة للإعانة فى تنفيذ المشروعات الممولة من المعونات بما يعنى استفادة الدولة المانحة بجزء كبير من المعونة. رغم ثبوت أنه يوجد فى مصر خبراء أعلى مستوى من الخبراء الأجانب فى المجالات الممولة من المعونات.

٣- اشتراط شراء سلع ومستلزمات بمبلغ المعونة من الدولة المانحة وقد ترد سلع رديئة أو مخالفة للمواصفات مثلما جاء فى أحدى الاتفاقيات بتوريد أبقار من الولايات المتحدة وثبت أنها مصابة بأمراض خطيرة.

ويقدر البعض أن حوالى أكثر من ٤٠% من أموال المعونات تنفق على الخبراء والسلع من الدول المانحة.

٤- عــدم الاستفادة الكاملة من أموال المعونات لوجود شروط لا يمكن للدولة المتلقية تنفيذها وفى هذا الصدد يقول البعض إن ٦٦% مــن المعونـــة الأمريكية المتاحة لم تستفد منها مصر ويرجع السبب فى ذلك إلى شروط أمريكية فى تنفيذ البرامج، وإن كـــان بـــلارد بيرسون مدير هيئة المعونة الأمريكية فى مصر يقول إن ٤% فقط من الأموال المتاحة هى التى لم يتم إنفاقها.

وبعـــد أن أتينا على المعونات الأجنبية والاقتصاد المصرى نختم هذه الورقة بنظرة الإسلام إليها فى الفقرة التالية.

رابعاً

المعونات الأجنبية فى ميزان الإسلام

فـــى الأصـــل تدخل المعونات إسلامياً فى باب الخير والتعاون الذى هو قيمة عليا مطلوبة إسلامياً ويحث عليها الإسلام الذى أمر بمد يـــد المساعدة إلى الغير، والفقه الإسلامي غنى بعقود التبرعات مثـــل الهبة والصدقة والقرض الحسن والعطية والوصية والعمرى والرقبى، ممـــا يوضح بجلاء موقف الإسلام من المعونات، وأما على المستوى الدولـــى فإن لنا فى فعل الرسول ﷺ قدوة حينما حدثت مجاعة فى مكة قـــبل أن يدخلهـــا الإسلام وكانت تتاصب الرسول والدولة الإسلامية العـــداء ومع ذلك حينما سمع رسول الله ﷺ بخبر المجاعة أرسل لمكة كمـــية مـــن الـــتمر لإغاثة أهلها، وبالتالى فالغرض من المعونات هو إنســـانى بالدرجـــة الأولى كما جاء فى قول الرسول ﷺ «كان الله فى عـــون العبد مادام العبد فى عون أخيه» ويلاحظ أن التعبير هنا بالعبد أيـــا كان فليست المعونة قاصرة من مسلم على مسلم، ومع كون الدافع للمعونـــات إنسانياً إلا أن هذا لا يمنع استفادة الذى قدمها معنويا، كما جـــاء فـــى قـــول الرســـول ﷺ «من سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيـــبوه، ومـــن أهدى إليكم فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا لـــه».

وهـــذا مـــا يجـــب عليـــنا عمله تجاه من يقدمون إلينا المعونات الأجنبية ، كما أنه يجب العمل من الأصل على محاولة الاكتفاء الذاتى من التمويل حتى لا نحتاج إلى المعونات بل ونعود إلى مصاف الدول المانحـــة كمـــا كنا قبل ذلك، وهذا لا يكون إلا ببذل المزيد من الجهد لتحقيق التقدم الاقتصادى

والله الموفق

معالى الأستاذة/ فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

في البداية اسمحوا لي أن أقدم خالص الشكر على كريم الدعوة بالمشاركة في هذه الندوة وعلى تنظيم هذه الندوة وإثارة هذا الموضوع والذي وصف بأنه يحوطه الغموض وربما تكون هذه فرصة مواتية لإزالة بعض الغموض لدى حضراتكم.

وقبل أن نتحدث عن هذا الموضوع يحسن أن أتحدث أولاً عن مفهوم التعاون الدولي ونبذه تاريخية عنه.

فمفهوم التعاون الدولي بدأت نشأته في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكما تعلمون حضراتكم ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية نشأ القطبين وبدأت مظاهر الحرب الباردة وتعرضت أوروبا نتيجة لحرب شرسة إلى دمار بالغ وكان أول مثال على تقديم المعونات الأجنبية المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى القارة الأوربية وبصفة خاصة لأوربا الغربية في ذلك الوقت في شكل خطة مارشال للتنمية فهذه كانت أول مفهوم متكامل وواضح للمعونات الأجنبية بالمفهوم والمعنى الحديث أيضاً كان نتيجة الحرب العالمية إنشاء العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالتها المتخصصة بالإضافة إلى ما يسمى بمنظومة الأمم المتحدة والتي

تشـــمل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يعرف باسم بنك الإنشـــاء والتعمـــير هـــذه المنظومات كلها جعلت هدفها الأساسي هو التنمـــية وبالتالـــي بـــرز مفهوم التعاون الدولي وبدأ يأخذ دوراً أكثر وضـــوحاً في العلاقات الدولية بين الدول كما بدأت الأدبيات الخاصة بمفهـــوم الـــتعاون الدولـــي في مراكز البحث والجامعات والمراكز العلمـــية والثقافية وبدأت تظهر الكتب والأبحاث والعديد من الكتابات عـــن الـــتعاون الدولـــي وعـــن أهميته أيضاً في العلاقات والسياسات الخارجـــية للدول ولكن قد يتساءل البعض لماذا تحتاج دولة معينة إلى مساعدات خارجية ؟ هذا سؤال هام.

وأود أن أوضـــح هـــنا أن المعونـــات الأجنبـــية تعمل في كافة الأحـــوال علـــى سد ثلاث أنواع من الفجوات فهناك أولاً فجوة رأس المـــال وهى فجوات تنتج بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار فإذا لم يكـــن معـــدل الادخار مساوياً على الأقل لمعدل الاستثمار كانت هناك فجوة لا بد من ملئها وبالتالي فإن دور المعونات الأجنبية والمساعدات الأجنبية سد هذه الفجوة وأنا أفضل لفظ المساعدات عن المعونات في واقـــع الأمـــر فمســـاعدات التنمية تسد الفجوة في الفرق بين معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار ومصر بالتأكيد لديها هذه الفجوة فمعدلات الادخـــار فـــي مصر حوالي من ١٦ إلى ١٨% ومعدلات الاستثمار تـــتراوح بين ١٨ ، ٢٢% فهناك على الأقل من ٤ إلى ٦% فجوة بين

معـــدلات الادخـــار ومعدلات الاستثمار ينبغي ملؤها من موارد النقد الأجنبي.

الفجـــوة الثانـــية هي فجوة النقد الأجنبي وهى فجوة تنتج نتيجة العجـــز في الميزان التجاري لأي دولة وهو الفرق بين واردات الدولة وصـــادراتها أيضـــاً هناك نوع ثالث من الفجوات وهى الفجوات في المهـــارات البشـــرية – القدرات– أي المتطلبات التي ينبغى أن يكون عليها المكون البشرى لدولة ما وما هو متاح فعلاً كنتاج لنظام التعليم وغـــيره ولذلك أود أن أركز على أن الحصول على مساعدات أجنبية ليس عيباً على الإطلاق حتى الدول التي أصبحت متقدمة وغنية حالياً اعـــتمدت فـــي وقت من الأوقات في بداية نموها ونهضتها الصناعية علـــى المعونـــات الأجنبـــية كمـــا هو الحال بالنسبة لأوروبا الغربية والســـؤال الـــذي يطـــرح نفســـه هل يمكن الاستغناء عن المعونات الأجنبية؟

وخاصـــة بالنسبة لدولة نامية وكيف يمكن أن يتحقق ذلك فمصر دولة نامية لديها عجز في الميزان التجاري وبالتالي لديها فجوة ينبغى ســـدها مـــن مـــوارد النقد الأجنبي ولديها عجز في معدلات الادخار والاســـتثمار ولديهـــا عجـــز في المهارات البشرية وبالتالي المعونات والمساعدات الأجنبية للتنمية ضرورية لملأ هذه الفجوات ولكن ينبغى ألا تكـــون المســـاعدات الأجنبـــية ملجـــأ دائماً للاعتماد عليها بل أن

الاســـتراتيجية الواعية والرشيدة وطويلة المدى لأي دولة نامية ولأي حكومـــة رشـــيدة لا بد وأن تكون قائمة على أن مفهوم الاعتماد على المســـاعدات الخارجـــية مـــرحلة مؤقتة وأنها لا بد أن تكون اعتمادا مرحلـــياً حـــتى يمكن لاقتصاد الدولة أن يتحول من الاقتصاد المتلقي للمســـاعدة إلـــى الاقتصاد الذي يستطيع أولاً سد هذه الفجوات بزيادة الصـــادرات وبالتالي يحدث توازن بين الواردات والصادرات ونطمع فـــي أن تتفوق الصادرات على الواردات وبالتالي سيكون هناك فائض فـــي مـــوارد النقد الأجنبي لدى الدولة ثم أيضاً يرفع مستوى معدلات الادخـــار حتى يتوازن مع معدلات الاستثمار وبالتالي يصبح اقتصاد الدولة في غير حاجة إلى المساعدات الأجنبية.

إننـــي أجـــد ســـعادة بالغة حول ما يثار عن المعونات الأجنبية للتنمـــية لأن اهتمام الرأي العام ودوائر البحث العلمي بهذا الموضوع يعتـــبر ظاهـــرة صحية فهو يعبر عن الاهتمام بمصادر هذه المساعدة وهـــذا يمـــثل أيضـــاً دوراً رقابياً يرحب به أي مسؤول جاد في عمله يحـــاول أن يحقـــق أقصى استفادة ممكنة لاقتصاد بلده وأن تكون هذه المســـاعدات موجهـــة وفقاً لأولويات خطة التنمية في هذه الدولة لأن واقع الأمر أن أهم عنصر من عناصر تعظيم الاستفادة من المساعدات الأجنبية هو أن تكون الدولة المتلقية لهذه المساعدات محددة لأولوياتها بوضوح بمعنى أننا لدينا خطة تنمية ، خطة التنمية هذه خطة خمسية

أي علـــى مـــدى خمس سنوات محدد بها مشروعات محددة في كافة القطاعـــات سواء كانت قطاعات الصحة أو التعليم أو التنمية البشرية والإســـكان والمـــرافق ....الـــخ مـــن قطاعـــات التنمـــية الصناعية والاجتماعية في مصر.

فكلمـــا كانـــت لدينا خطط وأهداف وأولويات لهذه المشروعات وكلما حددنا احتياجاتنا من المساعدات الأجنبية لتنفيذ هذه المشروعات اســـتطعنا أولاً أن نـــتفاوض مع شركائنا في التنمية على أساس جيد يحدد الأولويات والأهداف وبالتالي نستطيع أن تكون هذه المفاوضات فـــي صـــالح مصر أما إذا لم تكن لدينا هذه الرؤية وهذا الوضوح في الأهـــداف والمجـــالات التي نريد أن ننفق فيها هذه المساعدات فأغلب الظن أن الذي يستفيد في النهاية هي الجهة التي تقدم المعونات وليست الجهة المتلقية، لذلك كان من الضروري جداً لكي نعظم استفادة مصر من هذه المساعدات أن نحدد أولوياتنا وأن يكون لدينا تصوراً واضحاً لها وهاهي المشروعات التي لها أولوية في خطة عمل الحكومة والتي نريد أن يساعدنا الآخرون من الأصدقاء في تمويلها وتنفيذها.

ولعلكـــم تلاحظون أنني استعملت تعبير شركائنا في التنمية ولم أستعمل تعبير الدول المانحة وهذا عن قصد لماذا؟

لأن المســـاعدات الأجنبية للتنمية ليست منحة ولا هبة ولا عطية المســـاعدات تقدمهـــا الدول لأنها تستفيد منها أيضاً فالعديد من الدول

الآن جعلت مفهوم التعاون الدولي حجر الأساس في سياستها الخارجية وفـــى علاقـــتها مع الدول الأخرى خاصة مع دول العالم النامي سواء الـــدول النامية أو الدول الأقل نمواً وبالتالي هي تستفيد لأنها تقدم هذه المساعدات في إطار تحقيق أهداف سياساتها الخارجية.

فهي تقدم هذه المساعدات أيضاً لأن جزءاً منها يستفيده أبناء هذه الدولـــة من الخبراء والاستشاريين وخلافه وفى بعضها يتم الاستعانة بـــالمعدات والأجهزة التي تأتى من هذه الدولة تحديداً وبالتالي المنفعة متبادلة وطالما أن المنفعة متبادلة فليس هناك منحة وليس هناك عطية ولـــيس هـــناك هـــبة وبالتالي فالمسألة مسألة شراكة وينبغي أن يكون الـــتعامل علـــى مستوى الشراكة ولذلك فأنا أصر على أن نتعامل مع شركائنا في التنمية من هذا المنطلق.

وعـــندما عبرت عن ذلك للدول التى تقدم لمصر معونات للتنمية كـــان هناك ترحيب كبير جداً من جانب هذه الدول وأصبحت العلاقة بيننا على أساس الشراكة وليس على أساس المنح والعطايا هذا مفهوم هام جداً وهناك مفهوم آخر وهو تحديد الأولويات فكان لابد لمصر أن تكـــون لها الرؤيا الواضحة لأولوياتها ليمكن الاستفادة من الكم الهائل مـــن المســـاعدات الأجنبية التي تحصل عليها ومصر دولة جاذبة جداً لتقديم المساعدات الخارجية فهناك العديد من الدول التي ترغب وتأتى لمصـــر لتقديم المساعدات سواء كان ذلك في شكل أرصدة لا ترد أو

علـــى شـــكل قروض ميسرة والمعروض على مستوى العالم يتناقص لأنـــه في ظروف الركود الاقتصادي العالمي تخفض الدول ميزانيتها المخصصـــة للمساعدات الرسمية ومع ذلك لا زال هناك إقبال واضح وجاذبـــية خاصـــة لمصر لتقديم مثل هذه المساعدات لماذا؟ ليس فقط حـــباً فـــي مصـــر ولكن لأن هذه الدول تدرك تماماً أن لمصر ثـــقلاً خاصـــاً وأن لهـــا دوراً رائداً في المنطقة وأنها تمثل فائدة كبيرة سواء مـــن موقعهـــا الجغرافي أو الاقتصادي أو التجاري أو من قبيل انتماء مصـــر إلى العديد من التكتلات الاقتصادية التي تفتح أسواقاً لا حدود لهـــا لأن مصر هي بوابة أوروبا وبوابة العالم الغربي للقارة الأفريقية وهـــى قلب العالم العربي وقلب السوق المشتركة فمصر عضوه مصر في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا وعددها عشرين دولة وهـــى تفتح سوقاً تعداده حوالي ٣٠٠مليون نسمة بالإضافة إلى توقيع مصر على اتفاقية اتحاد الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي تفتح سوقاً لـــدول هـــذا الاتحاد وتعداده حوالي ٣٠٠ مليون نسمة وسوف يتسع حينما تزداد عضوية دول الاتحاد من ١٥ دولة إلى ٢٥ دولة في نهاية العام القادم.

كـــل هـــذه مزايا قد تكون فريدة بالنسبة لمصر مقارنة بأي دولة أخرى بالإضافة إلى ذلك هناك مقومات الاقتصاد المصري ذاته برغم كـــل الصـــعوبات التي يواجهها وأخرها الصعوبات التي يواجهها منذ

أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وتمكنه من المرور من ذلك ولكنه يواجه الآن شبح اندلاع الحرب مرة أخرى في المنطقة لأن الاقتصاد المصري يعتمد على عناصر رئيسية للدخل القومي في مصر منها السياحة والسياحة وإن كانت قطاعاً مربحاً للغاية إلا أنه قطاع هش للغاية يتأثر تأثيراً مباشراً بالتطورات الإقليمية والعالمية كما شاهدنا في أحداث سبتمبر وكما نشاهد اليوم فيما يتعلق بعدم الاستقرار الجاري في المنطقة بسبب الأوضاع في العراق. وأيضاً بسبب عدم الاستقرار واستمرار العدوان الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لذلك كله فإن مصر دولة جاذبة للمساعدات الأجنبية للتنمية والاستثمار فمصر تقوم حالياً بتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي بإجراءات عديدة سواء كان ذلك على مستوى الإصلاح الهيكلي أو الاقتصادي والنقدي والمالي والتشريعي، وآخر هذه الإجراءات كما تعلمون كان تحرير سعر الصرف الأسبوع الماضي.

ما هي الدولة التي تقدم لمصر مساعدات؟

في مقدمتها الولايات المتحدة وهى تقدم برنامجاً اقتصادياً للمساعدات سنوياً بلغ في العام الماضي ٦٥٥ مليون دولار.

وهناك اتفاق لتخفيض هذه المبالغ بنسبة ٥% على مدى عشر سنوات أي أن هذا المبلغ يتناقص بمقدار ٤٠مليون دولار كل عام.

هـذه المسـاعدات بدأت في الثمانينات وفى أعقاب اتفاق السلام وكانـت لمسـاعدة مصر لمواجهة تحديات ما بعد الحرب بين مصر وإسرائيل.

ورغم تباين وجهات النظر واختلاف الآراء حول هذه المعونات إلا أن المسـاعدات في الفترة الماضية أي ما يقرب من ربع قرن من الزمـن قـد حققـت فائدة كبيرة في تحقيق عملية وأهداف التنمية في مصـر سـواء كـان ذلـك في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المشـروعات الصـحية والتعليم و بصفة أساسية البنية التحتية والتي شهدت طفرة كبيرة منذ الثمانينات حتى الآن.

هناك أيضاً الاتحاد الأوروبي وهو أكبر شركاء مصر في التنمية وهـو مـن المجموعـات التي تقدم بشكل جماعي برنامج مساعدات يعـرف باسم البرنامج الوطني التأشيرى والبرنامج الحالي مدته ثلاث سـنوات وتـبلغ قيمته ٣٥٠ مليون يورو وهذا البرنامج يتضمن عدة بـرامج فرعـية يقـوم كل منها بتنفيذ مشروع حيوي من مشروعات التنمية في مصر.

وعلى سبيل المثال برنامج تحديث الصناعة وهو يعمل لمساعدة مصـر للدخـول في اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ فور تصديق مجلس الشعب المصري على ذلك حتى نكون مستعدين لهذه الاتفاقية لا بد أن نكـون قـد قمـنا بتحديث صناعتنا لنتمكن من تحقيق القدرة التنافسية

لمصـــر مـــع دول الاتحـــاد الأوروبي والقدرة التنافسية الآن أصبحت معـــيار لقوة الدول فأصبح الاقتصاد هو الذي يشكل السياسة في عالم اليوم وفى العلاقات الدولية بالإضافة إلى ثوابت معايير الأمن القومي ودوائرها بالنسبة لمصر.

فلا بد من تحقيق القدرة التنافسية للمنتج المصري سعراً وجودة بهدف النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها .

ولذلـــك فـــإن برنامج تحديث الصناعة يمثل تحدياً كبيراً لمصر ولـــيس لنا خيار سوى أن ينجح البرنامج وكل الجهود الآن متضافرة لإنجاح هذا البرنامج

وهـــناك برنامج لتحديث قطاع الغزل والنسيج وهو قطاع يمثل أهمـــية حـــيوية بالنســـبة لمصر لأن صناعة الغزل والنسيج صناعة مصرية الجنسية فهي مصرية المنشأ ولا أدل على ذلك من الرسومات الموجـــودة على المعابد الفرعونية القديمة فهي صناعة ترتبط بأرض هـــذا الوطن ووجدان كل مصري ولذلك فهي تمثل ميزة نسبية حقيقية بالنســـبة لمصـــر وإذا نظرنا إلى عناصر اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبـــي نجـــد أنهـــا تقـــوم على عنصرين أساسين بالنسبة لمصر تســـتطيع أن تغـــزو بها الأسواق الأوربية هما المنتجات والحاصلات الزراعـــية والمنســـوجات وبالتالي لم نكن نستطيع أن نحدث الصناعة المصرية تحديثاً أفقياً ورأسياً التحديث الأفقي بمعنى أن أحدث الإدارة

والمهـــارات والقـــوى البشرية والرأسى بمعنى تحديث خطوط الإنتاج واســـتخدام التكنولوجـــيا الحديـــثة حتى يكون المنتج منتجاً قادراً على المنافسة الشرسة في الأسواق المفتوحة والمتنامية.

ومـــن هنا تأتى أهمية المساعدات الأجنبية المقدمة لتحديث قطاع الغزل والنسيج سواء من الاتحاد الأوروبي أو من الدول الأخرى ومن أهـــم شـــركائنا للتنمية أيضاً اليابان هذا العملاق الاقتصادي والذي بدأ نهضته الصناعية بتلقي المعونات والذي نعجب به اليوم وهناك اهتمام كبـــير بتدعـــيم العلاقـــات اليابانـــية المصرية من الجانبين المصري والياباني.

هـــناك أيضـــاً دول الاتحـــاد الأوروبـــي الأخرى وهناك أيضاً الصناديق العربية مثل الصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق الأوبـــك وصـــندوق أبو ظبي، كل هذه الصناديق تحصل منها مصر علـــى معونات في شكل قروض ميسرة للغاية وهى قروض أقصى ما يمكـــن أن نقـــبله فـــيها يكون حوالي ٣% فوائد وتصل في أدناها إلى حوالي ٤/٣ % بفترات سماح تتراوح ما بين ٧، ١٠ سنوات وفترات أجل للقرض تتراوح ما بين ٣٠، ٤٠ سنة فهي قروض ميسرة للغاية وواقـــع الأمر بالنسبة لاقتصاديات الدول المتلقية للمعونات أنها عندما تدفـــع الأقساط بالإضافة إلى خدمة الدين فإنها تعيد فقط القيمة الاسمية للقرض على مدى ٣٠، ٤٠ سنه.

هـناك أيضـاً مؤسسـات الـتمويل الدولية والإقليمية المانحة وأشـهرها البـنك الدولي أو بنك الإنشاء والتعمير، فهناك حوالي ٢٩ مشـروع يـتم تمويلها حالياً من أهمها مشروع تنمية المهارات على مختلف قطاعات الدولة.

ويقـوم الـتعاون الدولي باعتباره المنسق القومي للمساعدات التـي تحصـل علـيها مصـر بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الأخـرى وهـذا المشروع يتم التعاون فيه بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبـي لرفع مهارات العاملين في قطاعات الدولة المختلفة خاصة المهارات الفنية أي خريجي المدارس الفنية ومدارس التلمذة الصناعية وخلافـه لأن فـي الواقـع لدينا عجز شديد في هذا المجال ولا يمكن لدولـة أن تبـنى نهضـة صناعية دون أن يكون لديهم هذه المهارات الفنـية والصـناعية والـتجارية الكافـية لتحقـيق ذلك، هناك أيضاً مشـروعات أخرى متنوعة خاصة بمجالات الري وتحسين سبل الري وكما تعلمون فإن مصر قد حققت طفرة كبيرة وميزة نسبية في تحسين سـبل الـري وأصبحت تصدر هذه الخبرة سواء إلى الدول الأفريقية الشقيقة أو الدول العربية أو الصديقة الأخرى.

ومصـادر التمويل لا تقتصر على هذه المصادر التقليدية فهناك أفكـار غـير تقليدية لتسهيل عملية التنمية في مصر فمثلاً هناك فكرة مبادلة الديون، وهى تعتمد أساساً على تحويل الديون التي على مصر

إلـــى مقـــابل بالعملـــة المحلية يتم من خلاله بالاتفاق مع الدول الدائنة تمويـــل عـــدد من المشروعات التنموية وقد أثبتت هذه الفكرة نجاحاً كبـــيراً وتـــم بـــالفعل مبادلة جزء من ديون مصر مع إيطاليا وألمانيا وسويسرا وجارى التفاوض مع فرنسا لتحقيق نفس الهدف وحتى الآن تم مبادلة مبلغ ٩٠٠ مليون دولار في إطار هذا التوجيه لمبادلة الديون بمكون محلى يتم استخدامه في تمويل مشروعات التنمية.

هناك أيضاً الحصول على المساعدات في شكل معونة فنية نظراً لأن هـــناك فجـــوة تكنولوجـــية بين الدول النامية بصفة عامة والدول المتقدمة بصفة خاصة ولسد هذه الفجوة التكنولوجية فنحن أيضاً نطلب مـــن شـــركائنا في التنمية أن يقدموا لنا المعونة الفنية اللازمة لبعض المشـــروعات ولذلـــك فهذا شكل من أشكال المساعدات الأجنبية هذه الأشكال كلها يتم التعامل بها مع شركائنا في التنمية طبقاً للحاجة.

فقـــد تتساءلون عن تحديد رؤية واضحة لأولويات عملية التنمية وماذا عن تحديد أهداف واضحة لخطتنا في عملية التنمية وفقاً للخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؟

واقع الأمر أنه قد حصل مؤخراً تطور جدير بالتقدير فلأول مرة فـــي مصر تم إعداد تصور واضح لخطة واضحة لكافة المشروعات التـــي تمـــثل أولويـــة لكافة قطاعات العمل الحكومي وكافة الوزارات والهيـــئات هذه الخطة توضح الأولويات للمشروعات لكل قطاع على

حـــدة من الجهات المعنية وهى تحدد المكون المحلى المقرر في خطة الدولـــة الخطـــة الخمسية كما تحدد المطلوب من موارد النقد الأجنبي لتنفـــيذ هـــذه المشـــروعات حيث تم إنشاء لجنة وزارية ثلاثية لتحديد أولويـــات هـــذه الخطة ورسم خريطة محددة لها وهذه اللجنة ضمت وزيـــر المالية ووزير التخطيط ووزير التعاون الدولي وقمنا بالتشاور مـــع كل وزارة على حدة لتحديد الأولويات ثم التنسيق بينها بما يتفق مـــع مشـــروعات التنمـــية المدرجة بالخطة ولأن لدينا خطة واضحة أســـتطيع من خلال التعاون الدولي أن أتفاوض مع شركائنا في التنمية مـــن مركز قوة لأني على علم بأولوياتي وأهدافي وبالتالي أستطيع أن أقـــول إن هـــذه هي المشروعات التي أريد أن تساعدونا فيها ويرحب بذلـــك شـــركاؤنا في التنمية لأنه يفخر بأنه ساعدنا في مشروع يحقق أهدافـــي وفقـــاً لأولوياتي والمثال على ذلك الصداقة المصرية اليابانية ومـــن ثمارهـــا مستشـــفى أبو الريش للأطفال ودار الأوبرا المصرية وكوبري قناة السويس.

هناك أيضاً بعض العوائق والصعوبات التي تواجهنا ولقد حققت مصـــر فوائد كبيرة من وراء هذه المنح والقروض كما أنه ليس هناك فرصـــة لرد هذه المنح والقروض لأنها لم تسلم إلى الحكومة في شكل أرصـــدة نقديـــة ولكنها تكون منحة لتمويل مشروع محدد يتم الاتفاق عليه مسبقاً وله مراحل محدودة وآجال زمنية محددة ويتم التمويل وفقاً

لكـل مـرحلة فليس هناك أى مجال لإعادة أموال ولكن ما يحدث أن هـناك بعـض المـنح التـي يعـاد تقسيطها بمعنى أن هناك أحياناً مشـروعات نتفق عليها في البداية ثم تغير الجهة المستفيدة رأيها في المشـروع ونرى أنه لم تكن هناك دراسات جدوى كافية لتحقيق هذا المشـروع بالشـكل الأمثل وبالتالي تريد أن تعدل من تصورها لهذا المشـروع والهـدف الذي تريد أن تحققه وبالتالى تبدأ عملية تفاوض جديـدة مع الطرف الذى قدم هذه المنحة لإعادة تخصيص هذه المنحة لمشـروع آخـر ممـاثل أو لـتطوير المشروع الذي تم الاتفاق عليه ويصـعب تنفـيذه إلى النهاية هذه هى بعض الأمثلة كما أنه لا بد أن يكـون المشـروع الـذي يتم التفاوض عليه للحصول على المساعدة مدرجـاً في خطة التنمية للدولة، والمشروعات المدرجة بخطة الدولة مشـروعات حكومية فقط وقد تكون المشروعات الحكومية بها مكون للقطاع الخاص بوضع آخر.

بالنسـبة للقطـاع الخاص فإن تحول كافة اقتصاديات العالم أو معظمهـا إلى اقتصاديات السوق المفتوح وإلى ظاهرة العولمة والتي أدت إلى أن العالم أصبح بلا حواجز فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والـتجارية وأيضاً إنشاء منظمة التجارة العالمية وهو تطور جوهري فـي عملـية التبادل التجاري بين الدول وما يترتب على إنشائها من الـتزامات دولـية ومصر باعتبارها عضو مؤسس في اتفاقية التجارة

منذ عام ١٩٩٥م وبعد جولة (أوروجواي) تلتزم التزاما كاملاً بهذه الاتفاقية وما يترتب عليها من مسؤوليات وقد قامت بتعديل مشروعاتها الوطنية لتواءم وتتجاوب مع الالتزامات الدولية المترتبة على هذه الاتفاقيات وعددها ٢٦ اتفاقية في مجالات التجارة والخدمات السلعية والإنتاجية والملكية الفكرية والإجراءات الصحية والزراعة إلى غير ذلك من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار في مصر.

وفي ضوء السوق المفتوح يصبح القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية لعملية التنمية وهذا هو توجه الحكومة المصرية والواقع الحالي أن القطاع الخاص يقود حوالي ٧٤% من الاستثمارات في الاقتصاد المصري وتتوجه الدولة إلى أن تصبح القيادة للقطاع الخاص بالكامل لأن هذا الاتجاه هو الذي يضمن للاقتصاد القدرة على المنافسة الحقيقية وإطلاق العنان لتحقيق الميزة النسبية لمصر في الأسواق العالمية ومن هنا جاء حرص مراكز التمويل العالمي على إنشاء نوافذ لتمويل القطاع الخاص وهذا ليس جزءاً مما يقدم للدولة من مساعدات رسمية بل يحصل عليها القطاع الخاص عن طريق الاتصال مباشرة بهذه المصادر ونقوم بتعريف القطاع الخاص بالفرص المتاحة للتمويل في المصادر المختلفة سواء كان على المستوى الثنائي أو المستوى المتعدد الأطراف.

وسياســة الإقــراض الخارجــي في مصر سياسة راشدة للغاية بمعــنى أن هــناك سقف محدد للاقتراض لا يتم تجاوزه بأي حال من الأحــوال ؟ ويقوم الرئيس مبارك بمتابعة هذا السقف بنفسه بحيث لا تزيد مديونية مصر الخارجية على ما هي عليه بأي شكل من الأشكال بــل أن لمصــر سجل ناصع البياض في تسديد أقساط ديونها وتسديد خدمــة ديونهــا فقد قمنا مؤخراً بتعجيل سداد ديوناً من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقية.

فكــيف يحدد سقف الاقتراض الخارجي؟ يحدد سقف الاقتراض الخارجــي علــى أساس المبلغ السنوي الذي تدفعه مصر تسديداً لهذه الديــون وهو مبلغ يتراوح بين مليار وأثنين من عشرة ومليار ونصف دولار سنوياً ونعمل على أن يكون أقل من هذا المبلغ.

الأستاذ/ محمود المراغى

الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام

أظـن أن هذا الموضوع له ثلاث جوانب فهناك جزء اقتصادي وآخـر يـتعلق بالمشروطية والثالث يتعلق بالسياسة أما بالنسبة للجزء الاقتصـادي فقد أحضرت مجموعة من تقارير المعونة الأمريكية التى توضـح أن مصـر بالفعل قد استفادت منها وهى من أكبر المعونات حجماً بالنسبة للمانحين للمعونة.

فمـن سـنة ١٩٧٥ إلـى ١٩٨٥ – ١٤ مليار دولار معونات اقتصـادية مـنها ٢٤% للمـياه ١٧% كهرباء ١٠% زراعة ١١% صناعة ٩% موارد بشرية...الخ.

ونلاحظ أن الفترة التالية كانت بنفس النسبة لأن مصر كانت في حاجـة إلـى ذلـك (إعادة الملاحة في قناة السويس والمياه والكهرباء والطـرق ....الخ.) فالمعونات لها فائدة لكن إلى أي مدى وبأي حدود وبأي شروط ؟

هـذه هي القضية وهنا تثور عدة تساؤلات مثلاً نقل التكنولوجيا هـل يـتم فعـلاً المساعدة في نقل التكنولوچيا لمصر وكذلك تحسين التعليم وتحسين الخدمة الصحية هل حدث فعلاً أم لا؟

ثـم مـا مدى الرقابة على هذه المعونات؟ هل تدخل في ميزانية الدولـة أم لا تدخـل؟ وهـل تخضع بالكامل لجهاز المحاسبات أم لا تخضع؟ وعندي تقرير من مكتب المحاسبة الأمريكي يتكلم عن الفساد فـي مجـال المعونـات في قطاع حساس في مصر وإسرائيل فهناك تسـاؤلات تـدور حـول إدارة المعونات ومدى الشفافية وسلامة هذه المسألة؟

كما أن هناك تساؤل عن الاعتماد الدائم على المعونات فمنذ ٢٧ سـنة ونحـن نعـتمد على هذه المعونات الخارجية العربية والأوربية والأمريكية فمتى يتم فطام الاقتصاد المصري عن هذه المعونات؟

بالنسـبة لمـبادلة الديـون بمكون محلى هل يتم استخدامها في البورصة أو الخصخصة وبالتالي يمكن أن يعود مرة أخرى إلى عملة أجنبية يتم إخراجها من مصر.

الجانـب الثانـي وهـو مـثار الجدل في أوساط الاقتصاد وهو المشروطية فماذا نأخذ وما هو الشرط؟

كلـنا يذكـر الـنقاش الذي دار في مجلس الشعب حول قرض أسـمنت السويس من أحد الصناديق العربية وأثير الجدل وقتها حول اطـلاع المقـرض على كل شئ وتفتيشه عن كل شئ وبعدها جاءت اتفاقـية أخـرى مع البنك الدولي في قطاع الأسمنت وكان من ضمن شـروط هذه الاتفاقية أن المقرض يشترك مع مصر في وضع سياسة

توزيـــع الأســـمنت وأسعاره وبالتالي ألغى مكتب بيع الأسمنت في هذا الوقت في مقابل هذا القرض.

ومعـــى الآن عـــدد من الوثائق سأعرض لبعضها بسرعة فمثلاً مشـــروع وكالة التنمية الأمريكية لمنح بنك الائتمان الزراعي ما قيمته ٣٥ مليون دولار بشرط وضع مبلغ مماثل من مصر لزيادة رأس مال البنك واشترطت الوكالة أن يتحول إلى بنك فقط ولا يتدخل في سياسة التنمية الزراعية بناء على هذه الاتفاقية.

وفى سنة ١٩٨٧ اجتمع نادى باريس ووافق لمصر على برامج تنفذ في مصر، وفى مذكرة من وزير قطاع الأعمال سنة ١٩٩٤ تبين نتائج المفاوضات مع البنك والصندوق وتقرير البنك الدولي وصندوق الـــنقد علـــى أن مصـــر تســـير فـــي بـــرنامج الإصلاح وفقاً للخطة الموضـــوعة لذلـــك وبالتالي تستحق مصر الإعفاء الفوري من ٢٠% مـــن الديـــون الحكومـــية المستحقة للدول الأوروبية واليابان كما أن مستوى التخاطب بين مصر والصندوق يصل أحياناً إلي أن يكون مع رئيس الدولة مباشرة.

كما أنهم طالبوا في بعض المفاوضات إلى تخفيض الجنيه ٣٠% للحصول على المعونات.

الجـــزء الثالـــث هـــو الثمن السياسي ففي جرائد وصحافة اليوم نشـــرت ميزانية أمريكا لعام ٢٠٠٤ م وفيها الجزء الخاص بالمعونات

الاقتصادية فنجد أن الشرق الأوسط يأخذ ٥,٤ نصفها لإسرائيل ٢,٦، ومصـــر ثاني أكبر دولة تأخذ معونات في العالم من أمريكا١,٨ وهى معونات اقتصادية وعسكرية.

كمـــا خصصـــوا مبلغ ٢٩ مليون دولار لإحداث ديمقراطية في العـــالم العربي وتزكية اقتصاد السوق وتقليص الظروف الكاملة التي يســـعى الإرهابـــيون لاستغلالها فنحن متهمون وبسبب نظم الحكم في الـــدول العربية أننا نزكى الإرهاب لأن هناك نظم قمع أو ظروف فقر وهى تولد الإرهاب.

كما أحدثوا صندوق تحديات الألفية الجديدة ليعطي حوافز للدول النامـــية التي تنجح في القضاء على الفساد واحترام حقوق الإنسان مع أن أكثر الدول انتهاكاً لحقوق الإنسان هي أمريكا.

ومعـــنى ذلـــك أنـــه لا يوجد معونات لوجه الله وإنما لأغراض سياســـية وبالنســـبة لمصر أريد أن أذكر لكم جدولاً يتضمن مجموعة تواريخ وماذا حدث فيها في السياسة والاقتصاد

١٩٧٣-١٩٧٥ طـــرد الخبراء السوفيت -حرب أكتوبر- تزايد الدولار الأمريكي – سياسة الانفتاح – استئناف المعونات الاقتصادية.

١٩٧٧-١٩٧٩ كامـــب ديڤيد – الاتفاقية المصرية الإسرائيلية – استئناف المعونات العسكرية.

وفـــى فـــترة متقدمة تحولت القروض إلى معونات ومنح ونحن نـــأخذ أكبر قدر بعد إسرائيل ١,٣ مليار دولار معونات عسكرية وتم تخفيض الجانب الاقتصادي دون الجانب العسكري.

١٩٩٠- ١٩٩١ حرب الكويت – دور مصر – إسقاط الديون.

والآن أظـــن أن القـــيادة السياســـية في مصر تحمل هم الجزء الاقتصـــادي البطالة – الفقر – كما أظن أن ذلك صنع قيداً على القرار السياســـي وأن القيد يأتي من خلال المعونات أساساً ففى خلال الفترة الســـنتين الأخيرتين يختلف موقف الشارع عن موقف القيادة السياسية سواء في مصر أو في كل الدول العربية.

كما صرحت القيادة السياسية بذلك فقالت إن هناك مسافة بين ما يـــريده الشـــعب وبين ما نعمله فكيف تكونت هذه المسافة؟ كان الناس يـــتوقعون فـــي حملـــة الإبادة الحقيقية في فلسطين أن تطالب القيادة السياسية بحق الحياة وانتزاع استقلال فلسطين ونحن في العالم العربي نـــتفرج علـــى انتزاع الأمن والسلام والأرض وكل شئ صحيح هناك جهـــود سياسية لكن إذا لم يصحبها فعل فلا أثر لها لأن هؤلاء تهمهم مصلحتهم بالدرجة الأولى فما يؤذيهم هو ما يؤثر عليهم، فالناس كانوا يـــتوقعون موقفـــاً أشد من الذي اتخذ في موضوع إسرائيل على الأقل تجميد التطبيع ولا نقول إعلان الحرب ولكن ما دون الحرب وما فوق الصمت ولم نفعل ذلك بسبب المعونات، كذلك الأمر بالنسبة لموضوع

العــراق فنحن نسعى للسلام فلقد ذهبنا إلى تركيا ولم نستطع أن نورد اسم أمريكا في البيان فكانت كل المطالب منصبة على الجانب العراقي ولــم نطلب شيئاً من أمريكا مع أننا كنا نتوقع أن ينمو الدور الإقليمي فــي مقــابل الدور الأمريكي فهذه قيود على صانع القرار في مصر بسبب المعونات.

كمــا أن هناك جزء كبير من مكون ميزانية القوات المسلحة من المعونــات أي حوالي ٧ مليار جنيه مع اطمئناننا للقوات المسلحة وأن هــذا لا يعنى اختلال الأمن القومي وهذه النسبة تمثل ٥% من ميزانية مصــر فهــل يمكــن أن تتوقف هذه المعونة مرة واحدة ؟ وهذا يمثل جــزءاً كبــيراً فالتخلص من المعونات يمكن أن يتم تدريجياً والانتقال قطاعات.. قطاعات ثم الاعتماد على الذات.

آخــر ما أريد قوله هو أنه لا يوجد شئ بغير ثمن فمن أراد أن يــتخذ قــراراً عليه أن يدفع ثمنه وهذا لا ينطبق على مصر فقط بل ينطبق على كل الدول والسياسات التي تتبعها.

الأستاذ الدكتور/ حاتم القرنشاوى

عميد كلية التجارة فرع البنات

– بالنسبة للتوازنات والمشروطية السياسية فهناك شرط مهم وهو شرط التعامل والتصرف وهو شرط اقتصادي بحت وهو مفهوم ومبرر وإن كان له ثمن أيضاً وهو أن تلتزم بالشراء من دولة معينة وقد تكون معداتها أغلى أو أكثر تكلفة وقد لا تكون تكنولوجيتها هي الأنسب بالنسبة لنا وهذا ثمن لا بد وأن ندفعه كما أنه من غير المنطقي أن نأخذ أموالاً من اليابان لإنفاقها في فرنسا وهذه مشروطية تفرض على أي دولة تتلقى مثل هذا التمويل فلا بد من دفع الثمن وهذه الشروط قد تصل إلى أن تقترب من الشروط التجارية، وهناك دراسات تفيد في المستقبل عند التفاوض أو عند إعادة التفاوض مرة أخرى فمثلاً قد تكون الأسعار تزيد عن السعر العالمي بـ١٨% كما أنها أقل كفاءة ١٠% فلا بد من إعادة التفاوض في الشروط، أو في السداد أو في معدل الأعباء الملقاة حتى نستطيع أن نعوض هذا.

والثمن قد يؤثر أحياناً على الحق في نقل التكنولوجيا فالاعتماد البالغ على المعونات الأجنبية يضع قيوداً على الدولة لاختيار التكنولوجيا الملائمة وهذا قيد حقيقي ينبغي أن نتنبه له وينبغي أن

نضـــعه في اعتبارنا ونحن نتحدث عن كيفية إدارة هذه المعونات ومن هنا تأتى مسألة تنويع المصادر.

فالاعـــتماد علـــى مصـــدر واحد للمعونات سيكون بلا شك في موقف أضعف تفاوضياً بكثير أما تنويع المصادر فيعطى قوة أكثر ولا شك أن عالم القطبين كان أفضل بالنسبة للدول النامية من عالم القطب الواحد ولو كان هناك عالم الثلاثة أقطاب سيكون أفضل وهكذا.

– هـــناك مساعدات إنسانية بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والسياسية لكن المساعدات الإنسانية عادة ما تكون مبالغ صغيرة لكنها مطلوبة ويتم الترحيب بها.

– ملف المعونات كغيره من الملفات فهناك أخطاء ومن يدلنا على عمل بلا أخطاء ومن كان منكم بلا خطيئة فليرمنا بحجر فلو ذكر أحد أن هناك عمل بلا أخطاء في إدارة أي شئ فهذا يعتبر استخفاف وهو غـــير وارد لكن هل تعالج الأخطاء وتتدارك أم نستمر فيها فهذه هي المشـــكلة ووجـــود الأخطـــاء عند الآخرين ليس مبرراً لنا فهذه هي الطبـــيعة البشرية فالنظرة للمعونات على أنها ليست أموالنا وأنها تأتى بطـــريق ســـهل قد يكون سبباً فى كثير من الأخطاء وبالتالي فالرقابة المتبادلة مطلوبة.

– عـــندما نشأت فكرة استبدال المديونية بحقوق الملكية أو بأصول وبالمناســـبة هذه هى أحد القيم الأساسية التي يؤمن بها دعاة ومنظروا

الاقتصـــاد الإسلامي ومع أن هذا المبدأ لم يبن على أساس هذه الدعوة إلا أنهمـــا يـــتفقان معـــاً فالأصل أنه استثمار في إنتاجية وبالتالي هو إضـــافة للطاقـــات الإنتاجية وفى مشروعات سواء كان هذا الاستثمار موجـــه لأصـــول إنتاجـــية جديـــدة أو كان شراء لأصول قائمة ويتم تطويـــرها ففي الحالتين يعطى للمستثمر حق تحويل أرباحه إلى إعادة استثمارها في مصر وفى بعض هذه الاستثمارات تم إعادة استثمارها في مصر.

- فـــي كـــل التفاوضات يتم المتابعة والسؤال عن مدى الالتزام وليس سراً أننا لم نوافق على كثير من مطالب الصندوق ووافقنا على بعضـــها وقدمنا برنامجاً اتفق معنا الصندوق في بعض أموره واختلف معنا في بعض أموره واستمرت المفاوضات وليس لدينا اليوم برنامج مـــع الصندوق ولم تتوقف المشادات والمشاورات والنصائح لأنه من حقـــنا كدولة مشتركة في الصندوق أن تقدم لنا الاستشارات لكن ليس لأحـــد أن يلزمـــنا بهـــا وكانـــت هناك مشروطية للتنازل عن الدين ومشـــروطية لاتباع سياسة معينة كنا نتبعها كما حدث في مفاوضات الجات فقد كنا سابقين على كثير من شروط هذه الاتفاقية.

فـــالقدرة هـــنا أن نخـــتار ما يتفق مع مصالحنا الاقتصادية وأن نتفاوض ونحن لدينا برنامج نتحدث عنه فمعيار التوفيق أولاً فضل من

الله ونعمة وثانياً الإعداد الجيد الذي سبق وصاحب واستمر خلال هذه المفاوضات كما حدث في طابا.

ولقد سمعت من كثير من المفوضين الأجانب أن المفوضين المصريين مفاوضون شرسون وليس معنى ذلك العنترية بمفهومها الشعبي ولكن العنترية بمفهومها الحقيقي الكر والفر تتقدم عندما يكون التقدم متاحاً وتتراجع لكي تستعد للتقدم عندما يكون التقدم هو الخطوة الحقيقية الهجوم مطلوب والدفاع مطلوب وبين هذا وذاك نضع خط المصلحة الذي لا نتنازل عنه ولكن نقبل التحرك حوله وأمامه وأحياناً خلفه بغير هذا لا نكون واقعيين ففي العلاقات الاقتصادية الدولية هناك مصالح وليس هناك عداوة دائمة أو محبة دائمة.

ثانياً

الأسئلة والمناقشات

الأستاذ/ مدحت الأزهرى – صحفى

لمـــاذا لا تكثف مصر جهودها عوضاً عن تلقى المساعدات في المطالـــبة بحقوقها مثل ٦ مليار دولار لإزالة ألغام منطقة العلمين و٢ ملـــيون فدان قابلة للزراعة تحتاج إلى استصلاح وتعويض المصابين قتلى الألغام وتعويضات عن ٢ مليون أسرى؟

أ / إسماعيل طنطاوى:

مـــا هى عدد السنوات التي تلقت فيها اليابان مساعدات أجنبية ثم اعـــتمدت على نفسها ومصر تتلقى منذ عام ١٩٥٢م فمتى تعتمد على نفسها؟

لقـــد نجحت وزارة الدفاع المصرية في المشروعات الاقتصادية فلماذا لا يوكـــل إلـــيها قطاع مثل تنمية القطاع الزراعي حتى يمكن الاكتفاء الذاتي وتخفيض الواردات للحد من المعونات الأجنبية؟

أ / ممدوح الوالى – الصحفي بالأهرام:

نحـــن فـــي حاجـــة إلـــى بـــيانات عـــن الحجم المتاح للمعونات والمشروعات حتى يمكن معرفة الجانب المتأخر منه وإمكانية متابعته والاســـتفادة منه مستقبلاً وحتى يشعر المجتمع بقيمة هذه المعونات أو المساعدات فيحرص على نتائجها ويحافظ عليها.

- بالنسبة للجنة الثلاثية أعتقد أن القرارات السياسية من الممكن أن تحدث خلخلة لما تسفر عنه هذه اللجنة.
- قضية الأولويات هل المجتمع المصري كان في حاجة إلى المعونات التي ذهبت إلي مكتبة الإسكندرية أو دار الأوبرا أو مركز المؤتمرات فهل كان لهذه المشروعات أولوية مع أن هناك قضايا أخرى لها أولوية مثل قضية الفقر والألغام وغياب الصرف الصحي عن الصعيد فما بين ١٦ حتى ٢٨% ليس هناك دورات مياه في البيوت، كما لا أعتقد أن هناك خلاف بين أولوياتنا وأولوياتهم ولا يوجد أي منح لقطاع الزراعة المصري والذي سيكون له إسهام مع المشاركة الأوربية.
- وبالنسبة للمشروطية لا أعتقد أن تحرير سعر الصرف الذي تم مؤخراً في صالح الاقتصاد المصري فمصادر العملة الأجنبية الخمسة كلها ترتبط بعوامل خارجية (الصادرات- السياحة - الاستثمار- التحويل) والنقطة التي لم يتعرض لها الحوار حتى الآن أضرار المعونات هل تم حساب تكلفة المعونات اقتصاديا وأضرارها على المجتمع وحجم الفساد فيها؟
- هل هناك نوع من الحساب لحجم التعويضات التي يمكن أن نأخذها كما حدث في الحرب العالمية الأولى وأي مقابل سندفعه مقابل تلك التعويضات؟

د/ حمـــدى عـــبد العظـــيم – نائـــب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أحـــب أن أتكلم عن شروط المديونية الرسمية فالدول الأعضاء فـــي البـــنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخضع لشروط لاعتبارات سياسية لأن القوة التصويتية في هذه المؤسسات في يد الدول المتقدمة وبالتالي تفرض شروطاً معينة وتكون المسألة قائمة على حسن السير والسلوك في المجال السياسي بمعنى أن أي دولة من الدول التي تتهم بأنهـــا راعية إرهاب أو أنها تساعد الإرهابيين وتؤويهم.... الخ فتكون غـــير مؤهلـــة للمعونـــة من المؤسسات الرسمية مع أنها مشاركة في حصص التأسيس لهذه المؤسسات.

مســـألة التهديد بقطع المعونة مسألة مرتبطة بالمواقف السياسية وقـــد حدث ذلك عدة مرات ودائماً ما نلجأ إلى البحث عن مصدر آخر للمعونة.

أمـــا مســـألة استخدام المعونة في التنمية الزراعية أو في نشاط إنتاجي يعوضنا عن هذه المعونات بشكل دائم لا يتحقق حتى الآن كما هدد الرئيس الأمريكي بقطع المعونة أو خفض المعونة الإضافية فلابد وأن نعـــى الـــدرس ولا بد أن يكون لنا خطط قومية للقضاء من ذاتنا علـــى المعونات بشكل تدريجي لكي لا يتم التلويح باستخدامها كسلاح سياسي.

موضـــوع عـــلاوة الارتباط بالنسبة للديون والمنح المقدمة من الـــدول الصديقة وكان عندنا مشكلة في عدم الاستفادة أو عدم السحب لعـــدم توفر المكون المحلى في الموازنة أو عدم وجود عناصر إنتاج كافية أو عدم وجود موارد محلية وبالتالي يحدث تأخير في الاستخدام مـــع أن عـــلاوة الارتباط عبء علينا وهو عبء إضافي فهل مازالت هذه المشكلة قائمة حتى الآن أم انتهت؟

كـــنا نـــتحدث اليوم في المجالس القومية المتخصصة عن كلام رئـــيس الوزراء عن ٤٨ مليار وشروط الصندوق فما مدى صحة هذا الكلام وهل هي مستثمرة أم عاطلة ولماذا؟

الدكتور/ محمد النجار:

نحن مشغولون بالاقتصاد المصري والمعونات الأجنبية ولم نهتم بـــالذي دعانا إلى المعونات الأجنبية وهو انخفاض معدل الادخار في مصر بمعنى إذا كانت دول النمور الأسيوية. قد وصل معدل الادخار فـــيها إلـــى ٤٠% مـــن الدخل القومي فما الذي يحول في مصر دون ارتفـــاع معدل الادخار ونحن في مستوى اقتصادي ليس مختلفاً كثيراً عنهم؟ فلابد من تعبئة المدخرات لعدم الاعتماد على المعونة الأجنبية.

مـــا نتاج أن تقول السيدة الوزيرة في زيارتها لأمريكا إن خسائر مصـــر إذا قامـــت الحـــرب على العراق ٨ مليار دولار هل يتصور

صـــانع القرار المصري أنه يجب ألا تقوم الحرب حتى لا تحدث هذه الخسارة أم أننا نريد أن نبلغهم افعلوا ما تفعلون لكن عليكم أن تدركوا أن مصر ستخسر ثمانية مليار دولار وأن الطرف الآخر وهو العراق لا يجمعنا به إطار قومي وديني وعربي.

رد الوزيرة / فايزة أبو النجا على الأسئلة والمناقشات:

هـــناك مبالغة أو مغالطة في كثير من الأحيان قد تكون مقصودة وقـــد تكـــون غير مقصودة فالمسألة مسألة شراكه والشراكه لا تعنى الدونـــية فهـــناك مصلحة متبادلة للطرفين الذي يقدم المساعدة والذي يـــتلقى هذه المساعدة، وبالتالي فالمنطق هو منطق الشراكه، والشراكه تنفـــي الدونـــية والذي يتفاوض معه له مصلحة حقيقية وهو أنه يفتح أســـواقا لـــه لتكنولوجيته ولتقدمه العلمي ولخبرائه ومستشاريه وهناك تـــنافس بين الدول في هذا الشأن وقد تشعبت الدول المتقدمة فيما بينها وبالتالـــي تبحث عن أسواق الدول النامية هذا هو الهدف والدافع وراء تحريـــر الـــتجارة وإلغـــاء الحواجز وتحقيق العولمة و هكذا ودرجة إدراكـــي لهـــذه المصـــلحة هـــو الذي يدفعني إلى مستوى الندية لهذا الطرف والمصلحة هي العلاقة التي تحكم الطرفين.

ولا يوجد أي اتفاق حول مشروع أو معونة أو قرض إلا بموافقة الطـــرف المصري والموافقة مؤسسة على أهداف وأولويات، وبالنسبة

لقضـية نـتائج اللجـنة الثلاثية أعتقد أننا نهوى جلد الذات ولا ندرك العقبات والصعوبات التي تواجهنا ولا نتعامل معها بجدية ولا نريد أن نعترف بالجهود التى تبذل ولا نريد أن نفتح لها باب المصداقية وباب الأمـل والتشـجيع وهذا واجبنا جميعاً حكومة وأفراد، فكلنا يعمل في موقعـه مـن منطلق الانتماء لهذا البلد فهناك نسيج اجتماعي متكامل يشعرنا بالانتماء لهذا البلد.

وأتمـنى أن يأتـي الـيوم الذي نتكاتف فيه جميعاً ليكون ترويج المنتج المصري على المستوى العالمي قضية قومية لنا جميعاً.

ولمـاذا نـنظر فقط إلى السلبيات؟ نعم هناك سلبيات وصعوبات لأنـنا دولة تعيش في منطقة لم تعرف الاستقرار منذ ستين عاماً ومع ذلـك حققـنا خطـوات واثقـة نحو التقدم واستطعنا تحديد المشاكل والعقبات وعملنا جاهدين على مواجهتها.

ولـيس مـن الحقيقي على الإطلاق أن المعونات تقيد القرار السياسـي فنحن نساهم في المؤسسات الدولية والصناعية العربية فهذه أموالـنا تعـود إليـنا بالشروط المصرفية المتعارف عليها فأين هي المشروطية في هذا؟ وصندوق النقد الدولي لـه وضع مختلف مع أن الـتجربة المصرية أصبحت نموذجاً يحتذي بالنسبة للدول الأخرى في التعامل مع صندوق النقد الدولي وثبت نجاح الرؤية المصرية في هذا الصدد.

ولديـــنا إمكانـــيات بشرية هائلة ولا حدود لها حينما تتاح لها الفرصة المواتية في الدول المتقدمة فإنها تبدع وتتفوق على غيرها.

- المعونات تخضع بالكامل للجهاز المركزي للمحاسبات وهناك رقابة منه على المعونة وهناك تقرير كل ٦ أشهر يصدر من الجهـــاز المركـــزي للمحاسبات وهو تقرير شامل عن كل ما تحصل عليه مصر من مساعدات ومعونات أجنبية.
- هـــناك حاجـــة إلى استكمال منظومة معلومات كاملة وهو ما نقوم به حالياً من خلال الحصول على مساعدة من بنك التنمية الأفريقـــي لإقامة منظومة معلومات حديثة على أحدث طراز فـــي قطـــاع التعاون الدولي ثم من خلال توثيق وتدوين كافة الاتفاقـــيات التـــي أبرمتها مصر ومن خلالها يتم أقامه نظام مـــتابعة دقـــيق يـــبدأ مـــنذ التفكير لمفهوم الاتفاقية ثم متابعة المشروعات حتى انتهائها ويتم تقييم نتائج هذه المشروعات.
- موضـــوع مبادلة الديون وهل المبادلة للاستخدام في البورصة أم تعود إلى نقد أجنبي يتم تصديره للخارج؟
- المـــبادلة لا تـــتم إلا في تمويل مشروعات تنموية مدرجة في خطـــة التنمية وهذا يرد أيضاً على ضعف القدرة الاستيعابية وعـــدم وجود مكون محلى فكل المشروعات التي تم الموافقة علـــيها بمجلـــس الوزراء مدرجة بخطة التنمية وهذا يعنى أن

المكـــون المحلى لها مدرج في موازنة الدولة ولا نقوم بتمويل أي مشـــروع غـــير مدرجٍ في خطة الدولة حتى يمكن التغلب على مشكلة حقيقة وهى ضعف القدرة الاستيعابية في معدلات الســـحب ونحـــن نعاني حتى الآن من هذه المشكلة لأن هناك مشـــاكل ضـــعف هيكلـــي فـــي الـــوزارات المخـــتلفة لتنفيذ المشروعات.

- بالنســـبة لاتفاقـــية الصـــندوق العربـــي وإطلاعه على كافة المســـتندات فهذا غير حقيقي على الإطلاق فهناك مفاوضات مـــع الصناديق العربية وهى اتفاقيات نمطية وعندما أثير هذا الموضـــوع فـــي مجلـــس الشـــعب تم شرحه لأن المفوض المصري لم يقبل ذلك.
- فـــيما يتعلق باتفاقية بنك الائتمان الزراعي كان هناك خطأ من جانب بنك الائتمان الزراعي لكن كان يجب على البنك الدولي تقديم المشورة في هذا الشأن بما أن المسؤولية مشتركة فيجب أن تكـــون الخسارة مشتركة وطالبنا بذلك لتحقيق أهداف بنك الائـــتمان الزراعـــي من تطوير مؤسساته وفروعه وإداراته وتدعـــيم كفاءاتـــه ومهاراتـــه وهكذا وهو ما تم بالفعل فأين المشـــروطية في هذا وأين الفرضية في هذا؟ فلابد وأن نسمى الأشياء بمسمياتها.

- موضوع الكونجرس الأمريكي والمعونة الاقتصادية الأمريكية والمعونة العسكرية. فالميزانية العسكرية للقوات المسلحة ميزانية مصرية مائة في المائة وهى جزء من موازنة الحكومة المصرية، والمساعدات العسكرية الأمريكية ليست جزء من موازنة القوات المسلحة على الإطلاق والمساعدات العسكرية الأمريكية تستخدم في تطوير القوات المسلحة لأن الأسلحة التي لدينا الآن أسلحة أمريكية تحتاج إلى قطع غيار وتدريب على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية والتي هي الأفضل في العالم حتى الآن وباعتراف الجميع، ومن مصلحتي أن أكون على صلة متواصلة بهذا التقدم في العلوم العسكرية في أمريكا وكل الدول تفعل ذلك.
- بالنسبة للمعونات الاقتصادية وأثرها على القرار السياسي هذا ليس صحيحا على الإطلاق وسأعطي مثالا على ذلك فقد تكون هناك أصوات في الكونجرس الأمريكي تحت ضغط اللوبي الصهيوني تطالب بقطع المعونات الاقتصادية عن مصر بسبب موقف مصر بالنسبة للمشكلة الفلسطينية والوضع في العراق، فمصر من الدول القليلة جدا في العالم والتي تستطيع أن تقول لا للولايات المتحدة الأمريكية وأنا لا أبالغ في هذا وعندما حاول الجانب الأمريكي أن يربط بين

المســـاعدات الإضـــافية فقـــط وبين حالة الدكتور سعد الدين إبراهيم رفضت مصر ذلك على كافة المستويات فالمساعدات واضـــحة ومتفق عليها منذ اتفاقية كامب ديفيد أى حوالى ربع قـــرن من الزمان وهى محددة المشروعات التنموية ولا مجال للمســـاومة عليها، فالقرار السياسي ينبع من السيادة المصرية والعلاقـــة بين مصر وأمريكا علاقة وطيدة تسمح بالاختلاف فـــي الرأى وهناك موضوعات استراتيجية هامة جدا ولمصر مواقـــف مختلفة عن وجهة النظر الأمريكية وهذا واضح في موضوع الشرق الأوسط وفي موضوع العراق، ومنذ متى تم ســـحب السفير المصري من إسرائيل والمسألة ليست عنترية وإنما هى مسألة مصيرية فمصر كانت رائدة في عملية السلام وحققت فائدة كبيرة في المنطقة ونحن لا نتفق مع الممارسات الإســـرائيلية فـــي الأراضي المحتلة ونواجهها سواء كان ذلك إقليميا أو على مستوى الدولة.

- لماذا تقدم الدول المتقدمة المساعدات للدول النامية؟
- سبق وأن قلت إن هناك مصالح متبادلة بالإضافة إلى أن الأمم المتحدة قررت أن على الدول المتقدمة أن تخصص جزءاً من مواردهـــا في حدود ٠,٧% لمساعدة الدول النامية إذ أنه سبق وأن اســـتنفذت الدول المتقدمة موارد الدول النامية من خلال

مستعمراتها والحروب والاحتلال وهكذا وبالتالي فهناك مسئولية على هذه الدول لمساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية والنهضة الصناعية.

- بالنسبة لموضوع الصرف الصحي هناك العديد من المشروعات التي تنفذ من خلال التعاون الدولي مركزة في مشروعات الصرف الصحي فأغلب دول الشمال وأمريكا وألمانيا وسويسرا تنفذ معنا مشروعات عديدة للصرف الصحي ومياه الشرب وبخاصة في محافظات الصعيد فهناك ٩٠% من القرى المصرية لم يصلها حتى الآن الصرف الصحي وهذا تحدي حقيقي، ونحن نضع ذلك في مقام الأولوية على خطة التمويل من المساعدات الأجنبية.
- بالنسبة للقطاع الزراعي فهو أكثر القطاعات استفادة فى الفترة السابقة من المساعدات الأجنبية ولكن القطاع الزراعي أصبح في يد القطاع الخاص ١٠٠% وبالتالي قلت نسبة الاستفادة من المساعدات الأجنبية فنحن لدينا إمكانيات وشركاؤنا في التنمية لديهم اهتمامات فهناك دول تهتم بالمساعدة في البنية التحتية أو موضوعات البيئة أو التعليم أو الصحة أو المرافق والإسكان، وهناك عدد من الدول قد تجمع بعض هذه

الاهـتمامات مـع غيرها وهكذا نحاول أن ننوع من مصادر التمويل والتنويع أمر هام.

- بالنسـبة لقضية الألغام قد تم تحقيق تقدم كبير جدا فيها وهى قضـية حقيقـية لأنهـا حالـت دون استفادة مصر من ١/٥ مسـاحتها هي مساحة الصحراء الغربية المزروعة بأكثر من ٢٠ ملـيون لغـم مـنذ الحـرب العالمية الثانية ومنذ موقعة العلميـن، وتـم إقـرار خطة قومية على مدى عشرين عاما لإزالـة الألغام من خلال المساعدات الأجنبية، وعملية الإزالة سـتقوم بها القوات المسلحة فقط ونحتاج إلى تكنولوجيا إزالة الألغـام والموارد المادية اللازمة لأن إزالة اللغم يتكلف ٢٠ ضـعف زرعـه وبالتالـي فهو عبء كبير جدا على موازنة الدولة لا تستطيع تحمله بالكامل ولذلك نحن ننسق مع شركائنا فـي التنمية والدول المسئولة عن زرع هذه الألغام وهى دول الحلفـاء ودول المحـور حتى يمكن إزالة الألغام وتنمية هذه المنطقة الغنية جدا بالموارد الطبيعية والتعدينية وخلافه وهناك أراضـى صالحة للزراعة فعند إزالة هذه الألغام سوف تتمكن مصـر مـن زراعة ١٤٨ ألف فدان قمح وسوف تتمكن من اسـتخراج العديـد من المعادن التي نستوردها الآن، بالنسبة لعـلاوة الارتـباط وضـعف القدرة الاستيعابية فهذه صعوبة

حقيقـية نواجههـا ونعمل على التغلب عليها من خلال تدعيم قـدرات الجهـات التـي تـنفذ هذه المشروعات ومن خلال المـتابعة، وعـند إعادة هيكلة قطاع التعاون الدولي تم إنشاء إدارة مـتابعة للمشـروعات لكى يمكن التعرف على المشاكل وكيفية مواجهتها في التوقيت المناسب.

- بالنسـبة لـ ٤٧ مليون جنيه ليس هناك مشروطية وإنما هي أقساط الديون التي ألغيت في نادى باريس سنة ١٩٩١م عقب انتهاء حرب الخليج الأولى وكانت مجنبة وكانت لا تدخل في حسـاب الموازنـة العامة وبالاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي ظهرت هذه المبالغ كأصول في موازنة الدولة وانعكس ذلك إيجابيا على مبلغ الدين العام.

وفى النهاية لا بد من العمل والجد والإخلاص والانتماء لهذا البلد في كل المواقع وعلى كل درجة من درجات المسئولية.

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎: ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٣/٨٦٨٨
الترقيم الدولى: I.S.B.N.
977-355-016-8